كقولنا زيد عالم والانسان كقولنا اكرم ولا تهن وزيد زيد وان لم يفيده فناقص فان وقع الثاني قيدا
للاول بان يكون الثاني صفة له او مضافا اليه الاول فتقييدي كالحيوان الناطق وكرام الحجارة
حال كونهما غير علمين والا فغير تقييدي كما في المركبات والاخفي ان كلا من هذه المركبات
يراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه ويسمى المركب الناقص مفردا انما لاشتراك
اللفظي فان قلت تعريف المفرد يصدق على كل مركب باعتبار اجزائه الغير الدالة
او الدالة بالدلالة الغير المرادة وتعريف المركب لا يصدق عليه بذلك الاعتبار
فانتقضا منعا وجمعا قلت المركب يقابل المفرد تقابل العدم والملكة على ما لا يخفى
فالجزء المذكور ضمنا في تعريف المركب يراد به جزء واحد شانه ان يراد به تلك الدلالة
فقولنا المركب هو الذي يراد بالجزء منه الدلالة ما لو الى انه هو الذي يوجد فيه جزء له هذا
الشان واذا فلا نقض في شيء منهما فان قلت فعلى هذا كان الواجب عليه ان يذكر
لفظة الجزء في تعريف المركب صريحا منكرا لا ضمنا معرفا ويقدم هذا التعريف على تعريف
المفرد كما فعل في المطالع والشمسية قلت لا ارتياب في اولوية ذلك وجوبه اذ المراد على
الوجه الذي قررناه ظاهر وكثيرا ما يتعرض العين على مثله وان كان في التعريفات
على انه لما تقدم المفرد على المركب راعى ذلك في تعريفهما والايلزم اعادتهما باسميهما
المظهرين وهي تطويل الا فان قلت فلم قدم المفرد على المركب قلت لانه
قد قصد بذلك ان العمدة هاهنا تقسيم اللفظ الى قسميه والتعريف ضمني وهو باعتبار
الذات وذات المفرد سابق طبعا على ذات المركب او اقول انه قصد به ان كون مسائل
النظر هاهنا هو المفرد اذ هو المقسم للكليات الخمس التي نحن بصدد البحث عنها في
هذا الباب ولشرف هذا بعينه ولان الكلي اشرف قدم الكلي مع انه مفهوم عدمي
على الجزئي مع ان مفهومه وجودي فقال واللفظ المفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس
تصور مفهومه اي من حيث انه متصور وقوع الشركة فيه اي بالحمل على
امور كثيرة ايجابا كالانسان فان نفس تصور مفهومه من حيث هو

غير

شارح ما ذكرنا لان كل جزء منه مع مقابله اعني المفرد هو الذي لا يوجد فيه جزء اصلا له هذا الشان

الصدق
الغرض

يجز مانع من حمله على الامور وانما ذكر المفهوم بناء على ان المقسم هاهنا كما في الاشارات
هو اللفظ فلو لم يذكره لما صح التعريف على ما لا يخفى واشاره الى كلية اللفظ وجزئيته
تابعة لكلية المعنى وجزئيته ومضافه لئلا يخرج عنه الكليات الفرضية الممتنعة الافراد
عقلا وخارجا كاللاشيء واللاممكن بالامكان العام واللاموجود والكليات
الممتنعة خارجا فقط كشريك الباري والكليات المعدومة بلا امتناع كالعنقاء
والتي يوجد منها فرد واحد فحسب مع امتناع غيره خارجا كالواجب او مع امكانه كالشمس
ولانه خل في الجزئي اذ لولا ذكر لتوهم ان المراد بالمنع وعدمه في التعريفين هما بحسب
نفس الامر فيصدق عليها تعريف الجزئي دون الكلي فانتقضا طردا وعكسا ومضافا
لئلا يخرج عنه الواجب المتصور مع ملاحظة برهان التوحيد فاعلم كل مفهومين
متباينان ان لم يتصادقا في شيء كالانسان والفرس والاضح وبان ان صدق
كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر كالانسان والناطق والا فان
صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر فهما الاعم والاخص مطلقا كالحيوان
والانسان والا فهما الاعم والاخص من وجه كالانسان والابيض واما جزئي
اي حقيقي بعرفه مقابلته للكلي والتعريف وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه ذلك
اي وقوع الشركة فيه كزيد وهذا الانسان وهاهنا امر اخر يسمونه جزئيا
اضافيا وهو المندرج تحت شيء من حيث انه مندرج ويقولون انه اعم من
الحقيقي ثم اعلم ان اللفظ يتصف بكل من الافراد والتركيب مغنيا الى المعنى
والمعنى يتصف به مغنيا الى اللفظ فكل من الافراد والتركيب امر نسبي بينهما اذ
الافراد في اللفظ ليس عبارة عن بساطته حتى يكون لربا لاصالة والا لما كان اللفظ
المفرد الا ما هو حرف واحد موضوع بل هو عبارة عن عدم ارادة دلالة جزئه على جزء
المعنى والتركيب فيه ليس عبارة عن كونه ذا اجزاء حتى يكون ثمة بالاصالة والا لكان
كل لفظ متعدد الحروف موضوع مركبا بل هو عبارة عن ارادة دلالة جزئه على جزء

والحاصل ان الا موجبتين كليتين كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان والتباين يرجع الى سالبتين كليتين كقولنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان والعموم والخصوص المطلق يرجع الى قضيتين موجبة كلية من جانب الاخص كقولنا كل انسان حيوان وموجبة سالبة جزئيتين من جانب الاعم كقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان والعموم والخصوص من وجه يرجع الى اربع قضايا موجبتين جزئيتين وسالبتين جزئيتين كقولنا بعض الحيوان ابيض وبعضه ليس بابيض وبعض الابيض حيوان وبعضه ليس بحيوان

٣

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)